

اعداد الباحث/ عبدالله ياسر عرفات فياض

الرقم الجامعي/ ٢٤٣٠٠٠١٧

كلية الادارة

تخصص إدارة مخاطر

جامعة ميدأوشن – فرع الامارات

دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية في الشركات متعددة الجنسيات في القطاع

المصرفي والمالي

**The Role of Internal Auditing in Mitigating Operational and Financial Risks in Multinational
Companies in the Banking and Financial Sector**

إشراف:

د. فيصل جراد

مقدمة

في ظل التغيرات المتسارعة في بيئة الأعمال العالمية وتعاضم المخاطر التشغيلية والمالية التي تواجه الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي، أصبح التدقيق الداخلي أحد الركائز الأساسية في أي منشأة لضمان الحوكمة الرشيدة وتعزيز النزاهة المالية والاستقرار المؤسسي حيث يشكل محورًا هامًا في عمل تلك المنشأة لأنه يعتبر صمام الأمان لمدى التزام تلك الوحدة الاقتصادية بالتعليمات النافذة في أعمالها التشغيلية إلى جانب التزامها بالأنظمة المحاسبية والتقارير المالية مما له أثر إيجابي على تحقيق الكفاءة والفاعلية والحد من محاولة استغلال أعمالها في عمليات الفساد الإداري والمالي والذي يعتبر من العوامل الخطيرة التي تهدم عمل تلك المنشأة داخليا وخارجيا (الشافعي، ٢٠٢٠، ٦٠)، فالتحولات الاقتصادية المتزايدة، والامتثال للمعايير التنظيمية المتطورة، والتعقيد المتنامي في العمليات المصرفية، جميعها عوامل تُلقي بظلالها على قدرة هذه الشركات في مواجهة التحديات المرتبطة بالمخاطر التشغيلية والمالية.

جاء اختيار هذا الموضوع البحثي استجابة للحاجة الملحة إلى فهم الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة هذه المخاطر، حيث ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في السنوات الأخيرة، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية، التي أكدت على ضرورة أن يكون للتدقيق الداخلي دور فعال في إدارة مخاطر المؤسسات. وقد أوصت العديد من اللجان والمنظمات الدولية والمهنية، مثل معهد المدققين الداخليين، بضرورة تعزيز هذا الدور، مما أدى إلى إصدار العديد من المعايير المهنية التي تدعم ذلك (حمدون، ٢٠٢٤، ص ٣٣٥). ويتم تعزيز دور التدقيق الداخلي عبر توظيف آليات الرقابة والتقييم المستمر للإجراءات والسياسات المالية والتشغيلية حيث تتعدد الدوافع وراء الدراسة الحالية، من بينها تقديم مقترحات للحد من تعرض المؤسسات لأزمات مالية نتيجة ضعف أنظمة الرقابة، وتعزيز قدرتها على تحسين ممارسات التدقيق الداخلي بما يتماشى مع التطورات الحديثة في بيئة العمل المصرفية والمالية.

وارتباطا بذلك تهدف الدراسة لتحليل مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية داخل الشركات متعددة الجنسيات العاملة في القطاع المصرفي والمالي، وذلك عبر دراسة ميدانية على العاملين في هذه الشركات الكبرى لتقييم آليات التدقيق الداخلي، وأساليب الكشف عن المخاطر، وأثر تطبيق الممارسات الرقابية

الحديثة في تحسين الأداء المؤسسي إلى جانب التطرق للجوانب التنظيمية والقانونية المرتبطة بوظيفة التدقيق الداخلي، مع تسليط الضوء على معايير الامتثال الدولية وتأثيرها على الشركات الكبر حيث تكتسب الدراسة أهمية خاصة نظرًا لتزايد تعقيد العمليات المالية والتكنولوجية في الشركات متعددة الجنسيات، مما يستدعي استراتيجيات رقابية متطورة قادرة على التكيف مع هذه التحديات.

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأبحاث السابقة التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، حيث أظهرت هذه الدراسات تفاوتًا في وجهات النظر حول مدى فاعلية التدقيق الداخلي في التخفيف من المخاطر المالية والتشغيلية. فبعض الدراسات أشارت إلى أن التدقيق الداخلي يشكل خط الدفاع الأول ضد المخاطر المحتملة حيث أشارت دراسة (أعمر، ٢٠٢٣، ص ١٨٨) أن التدقيق الداخلي وظيفة ذات أهمية كبيرة، وأداة من أدوات الإدارة تساعد في اتخاذ القرارات وتحسين الأداء المالي وحوكمة الشركات، وكذلك دراسة (علاوي، إبراهيم، ٢٠٢٣، ص ٥٧) التي أشارت أنه كلما زاد الاهتمام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية تزداد إدارة المخاطر بشكل إيجابي، وكذلك دراسة (فقير، أمين، ٢٠٢٣، ص ٩٢٣) أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي على تحسين إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بينما ركزت دراسات أخرى على محدودية تأثيره في ظل غياب استراتيجيات رقابية متكاملة. مثل دراسة (طهير، بن عثمان، ٢٠٢٣، ص ١) التي أشارت لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية سلبية بين لجنة التدقيق وحجم البنك وخطر السيولة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وأضافت دراسة (إمام، عبد الرازق، وعوض الله، ٢٠٢٣، ص ٢٧٧) أن نظام الرقابة الداخلية يعمل باستخدام وسائل الحماية في تكنولوجيا المعلومات علي تحديد كيفية إدارة المخاطر وتخفيف آثارها وتجنبها ومواجهتها، وأشارت دراسة (العباينة، ٢٠٢٣، ص ١) أن الرقابة الداخلية باعتبارها عملية من الإجراءات المترابطة تضمن الحد من المخاطر عندما تحقق المؤسسة النتائج المرجوة من أنشطتها، يتم تقييم مستوى الرقابة الداخلية في سياق الأنشطة التي يتم تنفيذها من خلال الرقابة المالية الحكومية والمراجعة المالية الداخلية (التدقيق الداخلي)، كما كشفت دراسة (أحمد وآخرون، ٢٠٢٣) أن الاعتماد بنسبة كبيرة على إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي ومتابعتها وتبني إجراءات رقابية تعمل على تصحيح أي انحراف وهو الأساس في تجنب المخاطر، وأوضحت دراسة (عيد، شعبي، ٢٠٢٣) أن التدقيق الداخلي يؤثر بصورة معنوية على الأداء المالي، وأن الأبعاد بيئة الرقابة، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال تؤثر معنويًا وبصورة منفردة في الأداء المالي، في حين أن الأبعاد (المراقبة، تقدير المخاطر) لا تؤثر في الأداء المالي.

بناءً على ما سبق، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية معمقة حول فعالية التدقيق الداخلي في الشركات متعددة الجنسيات من خلال دراسة الواقع الفعلي عبر دراسة ميدانية على مجموعة من الشركات إلى جانب التأصيل النظري، بما يساهم في امتلاك القدرة على اقتراح آليات يمكن أن تعمل على تحسين قدرة المؤسسات على تقليل المخاطر التشغيلية والمالية، بما ينعكس إيجابياً على استدامة المؤسسات المالية وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة في أدائها.

أولاً: الدراسات السابقة

المحور الأول: الدراسات السابقة التي ناقشت أثر التدقيق الداخلي وأهميته للمؤسسات:

تبحث دراسة (Babiker، ٢٠٢٥) دور إجراءات التدقيق الداخلي في تعزيز فعالية الأمن السيبراني، مدى مساهمة لجان التدقيق في تحسين كفاءة التدقيق الداخلي وتحقيق أمن المعلومات؟ تم إجراء استبيان شمل آراء ٣٠ مدققاً داخلياً من المملكة العربية السعودية والسودان ومصر، وتم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة، كشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية بين كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي وتعزيز الأمن السيبراني، حيث تبين أن وجود نظام تدقيق داخلي فعال يرتبط بأمن معلومات أقوى، كما أن تحسين معايير حوكمة أمن المعلومات يقلل بشكل كبير من المخاطر الإلكترونية.

تهدف دراسة (خليل، عبد العال، المقاطع، ٢٠٢٤) إلى تحليل دور المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الكويتية، من خلال تقييم مدى فاعليتها في إدارة المخاطر والحوكمة والإفصاح عن الأداء المستدام في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي لاستعراض المفاهيم الحديثة للمراجعة الداخلية والاستنباطي لاختبار مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر دراسة ميدانية على عينة من الشركات الكويتية. وأظهرت النتائج أن المراجعة الداخلية تسهم في تحسين الرقابة وإدارة المخاطر وتعزيز شفافية الإفصاح، كما أكدت العلاقة الإحصائية القوية بين تفعيل الأبعاد الحديثة للمراجعة الداخلية وتحقيق أهداف الاستدامة، مع الإشارة إلى تحديات مثل ضعف الوعي بالاستدامة وصعوبة قياس الأداء البيئي والاجتماعي، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز دور المراجعين الداخليين في هذا المجال.

تهدف دراسة (Abderrahim, Messaoud, ٢٠٢٤) إلى تسليط الضوء على الدور الأساسي الذي يؤديه التدقيق الداخلي في دعم إدارة المخاطر، وذلك في إطار الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات وتم إجراء دراسة ميدانية شملت عددًا من البنوك في ولايات بشار، عين تموشنت، والجزائر العاصمة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن التدقيق الداخلي يسهم في إدارة المخاطر من خلال فحص وتقييم العمليات، وتقديم الاستشارات، وطرح حلول للمشكلات، إضافةً إلى مراجعة وقياس آليات إدارة المخاطر لضمان فاعليتها.

تهدف دراسة (حمدون، ووالي، ٢٠٢٤) إلى تحليل دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة مخاطر الشركات، عبر دراسة عينة من المدققين الداخليين العاملين في عدد من الشركات الصناعية العامة والمختلطة في العراق حيث أهمية التدقيق الداخلي كأداة موضوعية للإدارة العليا في تقييم مدى كفاءة إدارة المخاطر وفعاليتها، بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي وتقييم إدارة المخاطر، مما يؤكد على أهمية تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دوره في دعم ممارسات إدارة المخاطر وتعزيز الرقابة على أداء المؤسسات.

تهدف دراسة (كاظم، رشاد، ٢٠٢٤) إلى استكشاف دور التدقيق الداخلي القائم على الارتجال الاستراتيجي المرن في مواجهة بيئة ديناميكية مليئة بالمخاطر، عبر تبني أساليب تدقيق ذكية ورشيقة تعزز من كفاءة إدارة المخاطر وتسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد التدقيق الداخلي على الأساليب الرشيقة يعزز قدرة المؤسسات على تقييم المخاطر والتعامل معها بفعالية، مما يساعدها على التكيف والاستمرارية في بيئة متغيرة. كما أظهرت النتائج أن هذه الأساليب تسهم في تسريع عمليات التدقيق، وتعزز من جودة العلاقات مع أصحاب المصلحة، فضلاً عن تقديم تقارير أكثر دقة وملاءمة مع تقليل الحاجة إلى التوثيق المفرط. ويتيح هذا النهج لوظيفة التدقيق الداخلي الاستجابة السريعة والفعالة لمتطلبات التنمية المستدامة، مع التركيز على المخاطر المرتبطة بها وإعادة توجيه الاستراتيجيات وفقاً للأولويات الجديدة. وتوصي الدراسة بضرورة تبني الأساليب الرشيقة في التدقيق الداخلي داخل المؤسسات الحكومية والخاصة في العراق، لما توفره من مرونة في التعامل مع المخاطر والتحديات، إلى جانب دورها الأساسي في دعم نجاح المؤسسات والمساهمة في مكافحة الفساد.

التعليق على الدراسات السابقة للمحور الأول:

تُظهر الدراسات السابقة الدور المحوري للتدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر التشغيلية والمالية، حيث تؤكد دراسة (Babiker، ٢٠٢٥) العلاقة الإيجابية بين كفاءة التدقيق الداخلي وتحقيق الأمن السيبراني، مما يسهم في تقليل المخاطر الإلكترونية. كما توضح دراسة (Messaoud & Abderrahim، ٢٠٢٤) أهمية التدقيق الداخلي في الامتثال لمتطلبات الحوكمة من خلال فحص العمليات وتقديم الاستشارات، مما يعزز إدارة المخاطر في القطاع المصرفي. وتدعم دراسة (حمدون ووالي، ٢٠٢٤) هذه النتائج، حيث تبين أن التدقيق الداخلي يشكل أداة أساسية لتقييم مدى فاعلية إدارة المخاطر في المؤسسات الصناعية، مما يساعد في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات وتقليل الخسائر التشغيلية.

على مستوى المناهج المستخدمة، اعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي (Babiker، ٢٠٢٥)؛
٢٠٢٤، Messaoud & Abderrahim؛ حمدون ووالي، ٢٠٢٤)، والذي يسمح بفهم العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر من خلال تحليل البيانات الكمية والنوعية. بينما استخدمت دراسة (خليل، عبد العال، والمقاطع، ٢٠٢٤) المنهج الاستقرائي والاستنباطي لتقديم تحليل شامل لدور المراجعة الداخلية في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تقييم الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الشركات الكويتية. أما دراسة (كاظم ورشاد، ٢٠٢٤)، فقد تبنت نهجًا أكثر ابتكارًا من خلال التركيز على التدقيق الرشيق وأثره في التعامل مع بيئة المخاطر الديناميكية، مما يعزز قدرة المؤسسات على الاستجابة السريعة للمستجدات وتقليل المخاطر المالية.
من حيث العينات والأدوات البحثية، شملت الدراسات استبيانات موجهة إلى المدققين الداخليين والخارجيين في قطاعات متعددة، مثل البنوك (Messaoud & Abderrahim، ٢٠٢٤)، الشركات الصناعية (حمدون ووالي، ٢٠٢٤)، والشركات الكويتية (خليل وآخرون، ٢٠٢٤). وأسفرت النتائج عن توصيات بضرورة تحسين حوكمة التدقيق الداخلي، كما شددت دراسة (كاظم ورشاد، ٢٠٢٤) على تبني الأساليب الرشيقة في التدقيق الداخلي، مما يوفر مرونة أكبر في التعامل مع المخاطر التشغيلية والمالية، ويعزز دقة التقارير والقرارات الاستراتيجية.

المحور الثاني: الدراسات السابقة التي ناقشت أثر التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ودورهما في كفاءة القطاع المالي والمصرفي:

هدفت دراسة (المحجم، مبارك، ٢٠٢٥) إلى تحليل تأثير آليات الحوكمة الداخلية على المخاطر التي تواجه البنوك المدرجة في سوق المال السعودي "تداول"، حيث شملت العينة عشر بنوك خلال الفترة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١. اعتمدت الدراسة على منهج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data)، الذي يجمع بين البيانات الزمنية والمقطعية، واستخدمت نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) لتقدير العلاقات واختبار الفرضيات، وكشفت النتائج عن وجود تأثير إيجابي لتركز الملكية على مخاطر السيولة، بينما كان للتنوع في مجلس الإدارة تأثير سلبي على هذه المخاطر. كما تبين أن استقلالية مجلس الإدارة والتنوع داخله لهما تأثير إيجابي على مخاطر الائتمان، في حين أن

وجود لجنة إدارة المخاطر يساهم في تقليل هذه المخاطر. من جهة أخرى، لم تثبت الدراسة وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى المخاطر المصرفية، وأوصت الدراسة بضرورة التزام البنوك بتطبيق لوائح حوكمة الشركات، لا سيما تشكيل لجان مخاطر مستقلة لتعزيز إدارة المخاطر بفعالية. كما أكدت على أهمية تأسيس لجنة حوكمة داخل البنك لضمان الامتثال الكامل لمبادئ الحوكمة وتعزيز فعاليتها، إلى جانب نشر الوعي حول أهمية الحوكمة وإدارة المخاطر بين الإدارة العليا والأطراف ذات الصلة.

أوضحت دراسة (عدنان، أحمد، ٢٠٢٤) أن وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك تعتبر حجر الزاوية لتعزيز الرقابة الإدارية وتقييم الأداء، إذ تساهم في تحليل وتحسين نقاط القوة والضعف لضمان استغلال فعال للموارد، مما ينعكس إيجاباً على كفاءة الإنتاجية المصرفية، تم إعداد استمارة استبيان وتوزيعها على عدد ٥٠ مفردة من كافة رؤساء المصالح، رؤساء الأقسام والمدققين العاملين في جميع الوكالات التابعة لبنك القرض الشعبي الجزائري بولاية عنابة بالإضافة المديرية الجهوية وتوصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف البنك وإدارة المخاطر البنكية، تتمثل المخاطر التشغيلية في البنوك في الاختلالات الناجمة عن أخطاء الموظفين وعطل في الأنظمة الآلية.

تتمحور دراسة (الراس، عقيبي، ٢٠٢٤) حول إشكالية رئيسية تتمثل في: "كيف تساهم المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية وتعزيز السلامة المصرفية في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA؟"، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحليل مختلف المفاهيم المتعلقة بالمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر المصرفية، واستخدام أدوات بحثية مثل الملاحظة والمقابلة لجمع البيانات في الدراسة الميدانية التي أجريت في بنك القرض الشعبي الجزائري – CPA وكالة قامة، وظهرت النتائج أن المراجعة الداخلية تلعب دوراً حيوياً وفعالاً في تحسين إدارة المخاطر المصرفية، حيث يساعد وجود نظام مراجعة داخلية قوي ومستقل على تحديد المخاطر المحتملة وتقييمها واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب، وأن التعاون الوثيق بين فرق المراجعة الداخلية والإدارات المختلفة يعزز الشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للمصرف وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين، وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة استمرار المصارف في تعزيز دور المراجعة الداخلية من خلال توفير التدريب المستمر للمدققين الداخليين، واعتماد أفضل الممارسات والمعايير الدولية في التدقيق، بما يساهم في رفع كفاءة إدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي والعملياتي للمصارف.

ركزت دراسة (زهوري، ٢٠٢٤) على دور التدقيق والرقابة الداخلية كعنصر أساسي في دعم وتعزيز أداء الأجهزة المصرفية، بهدف الحد من المخاطر والتحديات التي تواجهها في مختلف المجالات، سواء التكنولوجية أو القانونية أو المحاسبية أو الاقتصادية وغيرها. وذلك من خلال دراسة حالة بنك "سوسيتيه جنرال الجزائر" على مستوى وكالة سيدي بلعباس، وتضمنت الدراسة تحليلاً استكشافياً للتدابير الرقابية والإشرافية التي يطبقها بنك الجزائر، وأظهرت النتائج أن المصارف والمؤسسات المالية لا تزال تسعى إلى تطوير وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والوقائية الشاملة، بهدف التحكم الفعال في أنشطتها وإدارة المخاطر المتجددة، خصوصاً فيما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال. كما أكدت الدراسة على أهمية تنفيذ التقارير والتوصيات الصادرة عن المدققين من قبل السلطات المصرفية، وتعزيز دور مجالس الإدارة والمراقبة في الإشراف على عمليات التدقيق والالتزام بالمعايير الرقابية.

تهدف دراسة (علاوي، إبراهيم، ٢٠٢٣) تحليل تأثير تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية على إدارة المخاطر في المصارف. وتم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع البيانات من أجل قياس مدى تأثير هذه المعايير على إدارة المخاطر المصرفية. وأسفرت نتائج البحث عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية وتحسين إدارة المخاطر، حيث تبين أن تعزيز الالتزام بهذه المعايير يؤدي إلى تحسين فعالية إدارة المخاطر في المصارف. كما أوصى البحث بضرورة التزام المصارف التجارية العراقية بتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA)، وذلك من خلال ضمان التوافق بين الممارسات الفعلية ومتطلبات المعايير. إضافة إلى ذلك، شدد على أهمية تشجيع الموظفين على الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، مما يساهم في رفع كفاءة العمليات الرقابية وتعزيز مستوى الحوكمة داخل المصارف.

التعليق على نتائج الدراسات السابقة للمحور الثاني:

تلقي الدراسات السابقة الضوء على الدور المحوري للتدقيق الداخلي في تقليل المخاطر التشغيلية والمالية في القطاع المالي والمصرفي، حيث أكدت دراسة (عدنان، ٢٠٢٤) أن التدقيق الداخلي يعزز الرقابة الإدارية وقيم الأداء البنكي، مما يساهم في تحسين استغلال الموارد وتقليل الأخطاء التشغيلية التي قد تنجم عن العوامل البشرية أو الأعطال التقنية. كما أوضحت دراسة (الراس، ٢٠٢٤) أن وجود نظام مراجعة داخلية قوي ومستقل يمكن أن يساعد المصارف في تحديد المخاطر المصرفية وتقييمها بشكل استباقي، مما يعزز الشفافية والمساءلة ويؤدي إلى تحسين الأداء المصرفي وزيادة ثقة العملاء والمستثمرين. وبالمثل، ركزت دراسة (زهوري، ٢٠٢٤) على أهمية أنظمة

الرقابة الداخلية في ضبط التحديات القانونية والتكنولوجية والمحاسبية التي تواجه المصارف، مشيرة إلى أن تطوير آليات التدقيق يساهم في مكافحة الجرائم المالية مثل تبييض الأموال.

أما من حيث المناهج المستخدمة، فقد اعتمدت معظم الدراسات على مناهج بحثية متنوعة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، إذ لجأت دراسة (المحجم، ٢٠٢٥) إلى منهج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) لتحليل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية والمخاطر التي تواجه البنوك السعودية، مستخدمة نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) لاختبار الفرضيات. في المقابل، استخدمت دراسة (الراس، ٢٠٢٤) المنهج الوصفي التحليلي، معتمدة على أدوات مثل المقابلات والملاحظات الميدانية لدراسة تأثير المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المصرفية، بينما لجأت دراسة (عدنان، ٢٠٢٤) إلى استبيان ميداني استهدف رؤساء الأقسام والمدققين العاملين في بنك القرض الشعبي الجزائري لتحليل دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المصرفي.

كشفت نتائج الدراسات عن تأثيرات مهمة للتدقيق الداخلي في تعزيز كفاءة القطاع المالي والمصرفي، حيث بينت دراسة (علاوي وإبراهيم، ٢٠٢٣) أن تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية يساهم بشكل مباشر في تحسين إدارة المخاطر المصرفية، موصية بضرورة مواءمة الممارسات المصرفية مع المعايير الدولية وتعزيز تأهيل الموظفين في مجال التدقيق وإدارة المخاطر. كما توصلت دراسة (المحجم، ٢٠٢٥) إلى أن تركيز الملكية يزيد من مخاطر السيولة، بينما يقلل التنوع في مجلس الإدارة من هذه المخاطر، مما يعكس أهمية هيكلية الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر. وفي سياق متصل، أكدت دراسة (زهوري، ٢٠٢٤) على ضرورة تفعيل دور مجالس الإدارة والهيئات الرقابية لضمان تنفيذ توصيات المدققين وتحقيق رقابة مالية فعالة.

استفادت الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة مما يبرز مكانتها من بين الدراسات:

تمثل الدراسة الحالية إضافة نوعية إلى الأدبيات السابقة عبر تركيزها على دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية في الشركات متعددة الجنسيات داخل القطاع المصرفي والمالي، وهو جانب لم يحظَ بتغطية كافية في الدراسات السابقة التي تناولت التدقيق الداخلي في السياقات المحلية أو الوطنية. وفيما يلي أبرز الإضافات البحثية التي تقدمها الدراسة مقارنةً بالدراسات السابقة:

أولاً: التركيز على الشركات متعددة الجنسيات:

على عكس الدراسات السابقة التي ركزت على المؤسسات المصرفية الوطنية مثل دراسة (الراس، ٢٠٢٤) التي تناولت التدقيق الداخلي في المصارف المحلية، تسلط هذه الدراسة الضوء على التحديات الفريدة التي تواجهها الشركات متعددة الجنسيات، مثل التفاوتات التنظيمية بين الدول، الاختلافات في معايير الحوكمة، والتعقيدات المرتبطة بإدارة المخاطر التشغيلية والمالية في بيئات قانونية واقتصادية متباينة، كما تقدم الدراسة الحالية توصيفا لممارسات التدقيق الداخلي في بيئات تنظيمية مختلفة، مما يتيح فهمًا أعمق لمدى توافق هذه الممارسات مع المتطلبات الدولية.

ثانياً: تحليل تأثير التدقيق الداخلي على الامتثال التنظيمي العالمي: بينما ركزت دراسة (Messaoud & Abderrahim، ٢٠٢٤) على أهمية التدقيق الداخلي في الامتثال لمتطلبات الحوكمة داخل البنوك المحلية، تتوسع الدراسة الحالية لتشمل آليات الامتثال التنظيمي عبر الحدود، ودور التدقيق الداخلي في ضمان التزام الشركات متعددة الجنسيات بالمعايير المالية الدولية مثل معايير بازل III، ومعايير IFRS، كما توضح الدراسة كيف يمكن للتدقيق الداخلي التكيف مع الأطر التنظيمية المتغيرة في الأسواق المالية المتعددة، مما يساعد الشركات في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية الناجمة عن التعقيدات القانونية والمحاسبية.

ثالثاً: تقييم كفاءة التدقيق الداخلي في بيئات مخاطر متباينة: على عكس دراسة (زهوري، ٢٠٢٤) التي ركزت على تحديات قانونية وتكنولوجية داخل بيئة مصرفية وطنية، تستكشف الدراسة الحالية كيفية استجابة التدقيق الداخلي في الشركات متعددة الجنسيات للتحديات في مستويات المخاطر التشغيلية والمالية بين الأسواق الناشئة والمتقدمة، مما يضيف بُعدًا تحليليًا جديدًا للأدبيات، كما تبحث الدراسة في تأثيرات العوامل الخارجية مثل تقلبات أسعار الصرف، وعدم الاستقرار السياسي، وتفاوت اللوائح الضريبية على فعالية التدقيق الداخلي في ضبط المخاطر التشغيلية والمالية.

رابعاً: اقتراح إطار تنظيمي لتطوير التدقيق الداخلي في الشركات متعددة الجنسيات: تضيف الدراسة الحالية بُعدًا تطبيقيًا جديدًا من خلال تقديم إطار تنظيمي مقترح لتعزيز كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما لم تتناوله الدراسات السابقة بشكل معمق، كما يستند هذا الإطار إلى أفضل الممارسات الدولية

في التدقيق الداخلي، مستفيدًا من معايير IIA (المعهد الدولي للمدققين الداخليين) ومتطلبات الحوكمة المصرفية الدولية، مما يساهم في تعزيز الاستدامة المالية وتقليل المخاطر التشغيلية في البيئات المالية المعقدة.

تمثل الدراسة الحالية تطورًا نوعيًا مقارنةً بالدراسات السابقة من خلال تركيزها على الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي، وهو جانب لم يتم تناوله بعمق في الأبحاث السابقة. كما تقدم تحليلًا متقدمًا لمخاطر الامتثال التنظيمي عبر الحدود، وتقييمًا لتباينات المخاطر التشغيلية والمالية في الأسواق المختلفة، مع اقتراح إطار تنظيمي مبتكر لتعزيز كفاءة التدقيق الداخلي. بذلك، تساهم هذه الدراسة في توجيه صناع القرار والمدققين الداخليين نحو تبني استراتيجيات أكثر تكيفًا واستدامة في بيئة مالية عالمية متغيرة.

ثانياً: مشكلة الدراسة

يشهد القطاع المصرفي والمالي تطورًا متسارعًا نتيجة العولمة والتقدم التكنولوجي، مما زاد من تعقيد العمليات التشغيلية والمالية، خاصة في الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في بيئات تنظيمية مختلفة. ومع تزايد المخاطر التشغيلية والمالية، أصبح التدقيق الداخلي أحد الأدوات الأساسية لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية والرقابية، والكشف عن المخاطر المحتملة، وتعزيز الحوكمة والشفافية، حيث يركز التدقيق الداخلي على تقييم إدارة المخاطر وضمان كفاءة ممارسات إدارة المخاطر في التعامل مع هذه المخاطر (Tamimi, 2021, p. 115)، وقد تنوعت الدراسات السابقة التي أثبتت أهمية التدقيق الداخلي في تعزيز كفاءة المؤسسات المالية وتجاوز المخاطر، حيث توصلت دراسة (Al Rahahleh & Alwardat 2024) عن تأثير مباشر ومهم للتدقيق الداخلي على الأداء المالي، بالإضافة إلى ذلك، لاحظ الباحثان أن التأثير غير المباشر للتدقيق الداخلي على الأداء المالي كان أكثر وضوحًا من تأثيره المباشر، كما توصلت دراسة (Ahmeti, Ahmeti & Aliu 2022) إلى أن الكفاءة المهنية تعزز الأداء المالي بشكل ملحوظ، في حين أن فعالية التدقيق الداخلي كان لها تأثير سلبي غير متوقع. وأن شركات التأمين الأكبر حجمًا أداءً ماليًا أقوى، بينما أظهرت الشركات الأقدم أداءً أضعف، مما يبرز أهمية خبرة المدقق وحجم الشركة في قطاع التأمين في كوسوفو، كما أوضحت دراسة (Oladejo, Yinus, Shittu, Rutaro 2021) أن رسوم التدقيق الداخلي،

التدريب التقني للمدققين، وحجم الشركة كانت جميعها مرتبطة بشكل كبير بممارسات التدقيق الداخلي، وكان لها تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية وأداء الشركات المختارة في نيجيريا، كما كشفت دراسة (Onay, ٢٠٢١) أن دعم الإدارة، كفاءة المدققين، الاستقلالية، المشاركة في إدارة المخاطر، والتعاون مع المدققين الخارجيين كان لها تأثير كبير على فعالية التدقيق الداخلي. ومن الجدير بالذكر أن عدد المدققين الداخليين في القسم لم يكن له أي تأثير على الفعالية، كما أوضحت دراسة (Appah, E., Boro, I. J., & Tekerebo, I. J. ٢٠٢٤) وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الضوابط الداخلية، تقييم مخاطر التدقيق، واستقلالية التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية حيث تلعب لجنة التدقيق دورًا تعديليًا في العلاقة بين ممارسات التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية، وأن لجنة التدقيق تعدل ممارسات التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية لشركات السلع الاستهلاكية المدرجة في نيجيريا، وكذلك أضافت دراسة (Oladejo. Et.al. ٢٠٢١) أن جميع السمات المحددة لجودة التدقيق الداخلي (رسوم التدقيق الداخلي، الكفاءة التدريبية الفنية، وحجم الشركة) كانت مرتبطة بشكل كبير بممارسة التدقيق الداخلي وتؤثر بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية وأداء الشركات المختارة في نيجيريا. وبناءً على ذلك، تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل التالي: إلى أي مدى يساهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية في الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي، وما هي العوامل التي تؤثر على فعاليته في هذا السياق؟

ثالثًا: أهمية الدراسة

يكتسب موضوع التدقيق الداخلي في الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي أهمية متزايدة نظرًا لدوره الحيوي في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية، مما يعزز استقرار هذه المؤسسات ويضمن امتثالها للمعايير التنظيمية والرقابية. وتكمن الأهمية النظرية للدراسة الحالية في مساهمتها في توضيح الإطار المفاهيمي والوظيفي للتدقيق الداخلي، وتبسيط الضوء على آلياته وأدواته في الكشف عن المخاطر والتعامل معها، إضافةً إلى إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بحوكمة الشركات والإدارة الفعالة للمخاطر المالية والتشغيلية.

أما من الناحية العلمية، فإن الدراسة توفر تحليلاً معمقاً لدور التدقيق الداخلي في مواجهة التحديات التي تواجه المؤسسات المالية العالمية، مع التركيز على أحدث الأساليب المستخدمة في الرقابة الداخلية والتقييم المالي، مما يتيح إمكانية تطوير نماذج تدقيق أكثر كفاءة وفعالية. كما تساهم الدراسة في توضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي وممارسات الحوكمة الرشيدة، وتقديم مقترحات لتعزيز استقلالية المدققين الداخليين ودورهم في تحقيق الشفافية المالية.

وتستفيد من نتائج الدراسة الحالية عدة جهات، من بينها المؤسسات المالية والمصرفية متعددة الجنسيات، حيث تساعد في تحسين نظم التدقيق الداخلي وتعزيز قدراتها على التكيف مع المخاطر المحتملة. كما يستفيد منها صناع القرار والهيئات الرقابية من خلال تقديم رؤى علمية تدعم تطوير السياسات التنظيمية والإشرافية الخاصة بالرقابة المالية. بالإضافة إلى ذلك، توفر الدراسة قيمة مضافة للباحثين الأكاديميين في مجالات المحاسبة والتدقيق وإدارة المخاطر، إذ تتيح لهم الاستفادة من التحليل العلمي والنتائج المستخلصة في تطوير دراسات مستقبلية تعنى بتطوير نظم الرقابة الداخلية.

بناءً على ذلك، تساهم الدراسة في تعزيز دور التدقيق الداخلي كأحد الأدوات الأساسية لضمان الاستقرار المالي والإداري في المؤسسات متعددة الجنسيات، مما يعزز ثقة المستثمرين والمساهمين ويضمن استدامة الأداء المؤسسي في بيئة مالية معقدة ومتغيرة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسلط الضوء على دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية في الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي، وذلك من خلال ما يلي:

١. تحليل دور التدقيق الداخلي في التعرف على المخاطر التشغيلية والمالية التي تواجه الشركات متعددة

الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي.

٢. تقييم مدى فعالية التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر التشغيلية والمالية وتعزيز الامتثال للمعايير

المحاسبية والرقابية.

٣. استكشاف التحديات التي تواجه التدقيق الداخلي في بيئة الشركات متعددة الجنسيات، مثل الاختلافات التنظيمية والتشريعية، وتعقيد الهياكل المؤسسية.
 ٤. تحديد الأدوات والأساليب الحديثة التي يمكن أن تعزز من كفاءة التدقيق الداخلي في التعامل مع المخاطر التشغيلية والمالية.
 ٥. تحليل تأثير التدقيق الداخلي على اتخاذ القرارات المالية والإدارية في الشركات متعددة الجنسيات، ودوره في تحسين الشفافية والحوكمة.
 ٦. تقديم توصيات عملية لتحسين أداء التدقيق الداخلي وتعزيز دوره في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية في القطاع المصرفي والمالي.
- تسعى الدراسة من خلال هذه الأهداف إلى تقديم رؤية متكاملة حول أهمية التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي والإداري في الشركات متعددة الجنسيات.

خامسا: تساؤلات الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:
- ما دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية في الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي؟
- ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:
١. ما المفاهيم والأسس النظرية للتدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر؟
 ٢. ما أبرز المخاطر التشغيلية والمالية التي تواجه الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي؟
 ٣. كيف يساهم التدقيق الداخلي في الكشف عن المخاطر التشغيلية والمالية والحد منها؟
 ٤. ما الأدوات والأساليب المستخدمة في التدقيق الداخلي لتعزيز الرقابة والشفافية في الشركات متعددة الجنسيات؟
 ٥. ما العلاقة بين فعالية التدقيق الداخلي ومستوى الامتثال التنظيمي في القطاع المصرفي والمالي؟

٦. ما التحديات التي تواجه التدقيق الداخلي في بيئة الشركات متعددة الجنسيات، وما الحلول المقترحة

لتعزيز كفاءته؟

٧. كيف يمكن تطوير استراتيجيات التدقيق الداخلي لمواكبة التغيرات في المخاطر التشغيلية والمالية على

المستوى الدولي؟

ترتبط هذه الأسئلة بشكل مباشر بمشكلة الدراسة، حيث تسعى إلى تحليل مدى كفاءة التدقيق الداخلي في التعامل مع المخاطر المالية والتشغيلية في بيئة معقدة كالشركات متعددة الجنسيات. كما تتوافق مع أهداف الدراسة التي تهدف إلى تقديم رؤية متكاملة حول آليات التدقيق الداخلي وتأثيره على تحسين الأداء المالي وتقليل المخاطر المحتملة، مما يساهم في تقديم حلول عملية لتعزيز فعاليته في القطاع المصرفي والمالي.

سادسا: مفاهيم الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم الأساسية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع البحث، وذلك على النحو التالي:

أولاً: التدقيق الداخلي (Internal Audit)

يؤدي التدقيق الداخلي دوراً مهماً في تفعيل إدارة المخاطر، إذ يقوم بتقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر وسير العمل وصحة تقييم المخاطر إلى جانب تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية ومراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية، أما في حالة وجود قصور في دور إدارة المخاطر، يقوم المدقق الداخلي بإعلام إدارة البنك، ويتولى تقديم دور استشاري عبر تحديد مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تسمح بتطوير وظيفة إدارة المخاطر وتحسين إجراءاتها. ولتحقيق الفعالية في تدقيق إدارة المخاطر يتوجب تحقيق التنسيق والتكامل بين كل من قسم إدارة المخاطر ووظيفة التدقيق الداخلي مع ضمان استقلالية كل واحد منهما، وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن التدقيق الداخلي تعد عملية رقابية مستقلة وموضوعية تهدف إلى تقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية داخل المؤسسة. ويشمل التدقيق الداخلي مراجعة

العمليات المالية والإدارية والتشغيلية لضمان الامتثال للسياسات والإجراءات التنظيمية، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والشفافية (حجاج، سعداوي، زعياط، ٢٠٢٤، ص ١٢٩-١٤٠).

ثانياً: المخاطر التشغيلية (Operational Risks)

المخاطر التشغيلية هي المخاطر التي تنشأ نتيجة قصور أو فشل في العمليات الداخلية أو الأنظمة أو الأفراد داخل المؤسسة، وقد تشمل غياب الوضوح في التوجيهات التنظيمية أو الأخطاء البشرية، والاحتيايل، عدم كفاية إدارة المخاطر، نقص الكوادر البشرية ذات الخبرة في إدارة المخاطر التشغيلية، نقص البيانات، أوجه القصور في الاتصال، وضعف القيادة، والتأثيرات الخارجية غير المتوقعة (Jadwani. et.al. ٢٠٢٤. p٣)، التحديات التكنولوجية حيث أوضحت دراسة (Choi, ٢٠٢٠) فإن سلاسل التوريد المدعومة بتقنية البلوك تشين تواجه مخاطر تشغيلية أقل مقارنة بالشبكات التقليدية لسلاسل التوريد. كما يوجد العديد من المجالات في إدارة المخاطر المصرفية حيث يمكن تطبيق تقنيات التعلم الآلي لحل مشكلات محددة (Leo, et.al. ٢٠١٩)، أن وجود لجان التدقيق قوية، واستراتيجيات واضحة وثقافة رقابية قوية واستقلالية مجالس الإدارة، يساعد في الحد من المخاطر التشغيلية. (Jadwani. et.al. ٢٠٢٤. p٣).

ثالثاً: المخاطر المالية (Financial Risks)

تشير المخاطر المالية إلى التهديدات التي قد تؤثر على الاستقرار المالي للمؤسسة، ومن أبرز هذه المخاطر مخاطر الائتمان، التي تتمثل في احتمال تكبد البنك خسائر نتيجة عدم قدرة أو نية العملاء على سداد القروض والفوائد في الوقت المحدد، وتُعد من أخطر التحديات التي تواجه البنوك حالياً، وأن العديد من الأزمات المصرفية العالمية نشأت بسبب التعثر الائتماني. كما تواجه البنوك مخاطر السيولة، والتي تعني عدم القدرة على تلبية السحوبات المفاجئة أو تلبية احتياجات المقترضين من النقد، مما قد يؤدي إلى عجز مالي قد يصل إلى الإفلاس. بالإضافة إلى ذلك، هناك مخاطر السوق، التي تشمل التغيرات غير المتوقعة في أسعار الصرف، والفائدة، والأوراق المالية، والسلع، والتي قد تؤثر سلباً على رأس مال البنك وإيراداته، مما يزيد من ضرورة تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر والحد من تأثيراتها السلبية، وتتمارس آليات التدقيق الداخلي دوراً أساسياً في الكشف عن هذه المخاطر وتحليلها وتقديم التوصيات المناسبة للحد منها. (المحجم، مبارك، ٢٠٢٥، ص ٥).

رابعاً: الشركات متعددة الجنسيات (MNCs - Multinational Corporations)

الشركات متعددة الجنسيات هي مجموعة من الشركات التابعة التي تمارس أنشطة إنتاجية في دول مختلفة، لكنها تخضع لإدارة موحدة من قبل الشركة الأم ضمن استراتيجية عالمية متكاملة. وتُعرف أيضاً بأنها شركات تمتلك أصولاً ومرافق في أكثر من دولة، مع مقر رئيسي لتنسيق إدارتها العالمية. تتميز هذه الشركات بميزات ضخمة تتجاوز ميزانيات بعض الدول الصغيرة، مما يجعلها فاعلاً اقتصادياً عالمياً قوياً يجمع بين الأبعاد المالية والإدارية، (الشافعي، ٢٠٢٢، ص ٩٨٧)، وتنقسم إلى عدة أنواع، منها الشركات العالمية التي تعمل دون ارتباط ببلد معين وتركز على التوسع العالمي، والشركات متعددة القطاعات التي تستجيب لاختلافات الأسواق المحلية، والشركات الدولية التي تركز على سوق واحد مع مراعاة الثقافة المحلية، والشركات العالمية التي تسعى لخفض التكاليف عبر توحيد عملياتها، وشركات التصدير التي تبدأ بالنشاط الدولي عبر التصدير، وأخيراً الشركات المحلية التي تركز على تلبية الطلب الداخلي دون توسع عالمي كبير. (جودة، ٢٠٢٢، ص ٨٦-٨٨)، ونظراً لأن هذه الشركات تعمل في بيئات قانونية واقتصادية مختلفة، مما يزيد من تعقيد عملياتها الإدارية والمالية فهي تتطلب نظام تدقيق داخلي قوي لضمان الامتثال للوائح المحلية والدولية، وتقليل المخاطر التي قد تنشأ عن تباين السياسات المالية والقانونية.

القطاع المصرفي والمالي (Banking and Financial Sector)

يشمل القطاع المصرفي والمالي المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية، مثل البنوك التجارية والاستثمارية، وشركات التأمين، وأسواق الأوراق المالية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وهي مؤسسات أساسية في الاقتصاد السوقي. فهي تسهل المعاملات التجارية بعدة طرق من خلال دورها كمودع ومقرض للعديد من الفاعلين في الاقتصادين المحلي والدولي، (Uddin, et.al. ٢٠٢١, p ٢)، ويُعد هذا القطاع من أكثر القطاعات حساسية للمخاطر التشغيلية والمالية، مما يجعل التدقيق الداخلي أداة ضرورية لضمان الاستقرار المالي والامتثال للوائح التنظيمية.

سابعاً: فروض الدراسة:

بناءً على التساؤلات البحثية المطروحة، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفروض التي تعكس العلاقة بين التدقيق الداخلي والمخاطر التشغيلية والمالية في الشركات متعددة الجنسيات العاملة في القطاع المصرفي والمالي. وتمثل الفروض فيما يلي:

الفرض الرئيسي:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على الحد من المخاطر التشغيلية والمالية في الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي.

الفروض الفرعية:

١. يؤثر التدقيق الداخلي بشكل إيجابي على تقليل المخاطر التشغيلية من خلال تحسين كفاءة العمليات

الداخلية وتقليل الأخطاء الإدارية والتقنية.

٢. يسهم التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية من خلال تعزيز الامتثال للأنظمة الرقابية والمعايير

المحاسبية الدولية.

٣. تؤدي ممارسات التدقيق الداخلي الفعالة إلى تعزيز الشفافية وتحسين جودة التقارير المالية في الشركات

متعددة الجنسيات.

٤. تؤثر كفاءة أنظمة التدقيق الداخلي على مدى قدرة الشركات متعددة الجنسيات على التكيف مع

التغيرات الاقتصادية والمالية في الأسواق العالمية.

٥. يرتبط مدى فاعلية التدقيق الداخلي بمستوى استقلاليته داخل الشركات ومدى تطبيقه للمعايير المهنية

المعتمدة.

تمثل هذه الفروض إطاراً للتحليل والاختبار في الدراسة، حيث تسهم في قياس مدى تأثير التدقيق الداخلي على الحد

من المخاطر التشغيلية والمالية، مما يساعد في تقديم توصيات فعالة لتعزيز دوره في تحسين أداء الشركات متعددة

الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي.

ثامنا: الإطار النظري:

يُعد التدقيق الداخلي من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي للحد من المخاطر التشغيلية والمالية، إذ يساهم في تعزيز مستوى الرقابة الداخلية وضمان الامتثال للمعايير المحاسبية والتنظيمية. وتكمن أهميته في تقديم رؤى تحليلية مستقلة حول مدى فاعلية أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر، مما يساعد المؤسسات على اتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على بيانات موثوقة.

أ- إدارة المخاطر:

يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها نهج علمي للتعامل مع المخاطر البحتة من خلال التنبؤ بالخسائر العرضية المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل الأثر المالي لهذه الخسائر إلى الحد الأدنى كما يتم تعريف لجنة إدارة المخاطر على أنها المعنية بتحديد هذه المخاطر وتحليلها والسيطرة عليها، والتي تهدد أصول المشروع أو قدرته الإدارية. (Anette, ٢٠٠٩)

نظرًا لأن العمل المصرفي معرض بطبيعته لمخاطر عالية نظرًا لاعتماده على أموال المودعين، والتي تعتبر قانونيًا أموالاً مقترضة من أطراف ثالثة، فمن الضروري الاهتمام بالحفاظ عليها من خلال توظيفها في مجالات تحقق الإيرادات المصرفية من جهة، وتوفير السيولة والسلامة لهذه الأموال من جهة أخرى. (Arena et al., ٢٠١١) ومن هذا المنطلق، يجب على الإدارة المصرفية اتخاذ العناية اللازمة لتحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بعملياتها المختلفة، والتي تشمل: (Tamimi. ٢٠٢١. p ١١٨-١١٩)

مخاطر السيولة: والتي تشير لاحتمال مواجهة البنك تدفقات غير مجدولة لودائع عملائه إلى الخارج نتيجة تغير مفاجئ في سلوك المودعين، وهو ما قد يفرض هذا الوضع على البنك اللجوء إلى أنشطة غير اعتيادية في التمويل قصير الأجل لسد الفجوة الناتجة عن نقص السيولة في السوق، بأسعار قد تكون مرتفعة، مما يؤثر على استقراره المالي. ويقع على عاتق مجلس إدارة البنك والإدارة العليا مسؤولية ضمان توفر سيولة كافية داخل البنك .

المخاطر السوقية: تنشأ هذه المخاطر بسبب التغيرات العامة في الأسعار والسياسات على مستوى الاقتصاد ككل، بينما تنشأ المخاطر السوقية الخاصة عندما يحدث تغيير في أسعار أصول أو أدوات تداول معينة نتيجة لظروفها الخاصة، وتنقسم المخاطر السوقية إلى:

(أ) مخاطر سعر الفائدة: تنتج هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة، والتي قد تؤدي إلى خسائر كبيرة للبنك إذا لم يكن هناك توافق في إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول.

(ب) مخاطر سعر الصرف: يواجه البنك هذا النوع من المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الصرف، والتي تؤدي إلى مخاطر إعادة تقييم المراكز المالية للعمليات بناءً على أسعار صرف متغيرة ومتقلبة، مما يؤثر بدوره على الأصول والخصوم والمركز التنافسي للبنك. (Danisman, G.O. Demirel, P. ٢٠١٩، p. ٢١٠)

(ج) مخاطر أسعار الأوراق المالية: تحدث هذه المخاطر عندما يكون البنك معرضاً لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للأسهم والسندات والسلع. ويعد قياس مخاطر الأسعار أمراً ضرورياً للتعرف على الخسائر وضمان عدم تأثيرها بشكل كبير على رأس المال.

المخاطر الائتمانية: تنشأ هذه المخاطر عندما يفشل المقترضون في سداد ديونهم جزئياً أو كلياً. فإذا استلمت المؤسسة المالية أصل الأموال بالإضافة إلى الفائدة بالكامل، فلن يكون هناك أي خطر. أما في حالة الإفلاس أو مشاكل السداد، فقد يؤدي ذلك إلى خسارة البنك للعائد وربما جزء من أصل القرض، وقد أصدرت مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عدة معايير، مثل IFRS ٧ و IAS ٣٩ الذي تم استبداله بـ IFRS ٩ بالإضافة إلى تعليمات بازل التي تساعد المؤسسات المالية في إدارة المخاطر المالية. (Tamimi. ٢٠٢١. p. ١١٩)

المخاطر التشغيلية: تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، أو الأخطاء البشرية، أو فشل الأنظمة التقنية، أو الظروف الخارجية. وتشمل هذه المخاطر نقص نظم المعلومات، والأعطال التقنية، وانتهاكات أنظمة الرقابة، والاختلاس، والكوارث الطبيعية. (Miller et al., ٢٠٠٦)

المخاطر التجارية: هناك العديد من المخاطر المرتبطة بهذه الفئة، والتي تنشأ عن الاستراتيجيات طويلة الأجل للبنك أو المؤسسة، وتشمل: (Tamimi. ٢٠٢١. p. ١١٩-١٢٠)

(أ) المخاطر القانونية: تنشأ هذه المخاطر في حال انتهاك القوانين أو اللوائح التنظيمية، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، أو نتيجة لعدم وجود تعريف واضح للالتزامات القانونية الناجمة عن العمليات المصرفية الإلكترونية، أو نقص المعرفة ببعض الاتفاقيات.

(ب) مخاطر السمعة: تنتج هذه المخاطر عن تكوين انطباع سلبي لدى الجمهور، مما قد يؤدي إلى خسائر كبيرة في العملاء أو الأموال.

ب- التدقيق الداخلي:

يُنظر إلى التدقيق الداخلي على أنه وسيلة لضمان الامتثال للوائح التنظيمية، لكنه تطوّر ليصبح مجالاً أكثر تعقيداً يتجاوز مجرد الامتثال للمتطلبات التنظيمية حيث أصبح التدقيق الداخلي أداة أساسية في تحديد المخاطر المالية وتقييمها ومعالجتها داخل العمليات التنظيمية للمؤسسة، وهو ما يعكس تغييراً في النظرة إلى التدقيق الداخلي، حيث لم يعد يُنظر إليه كجهة رقابية تفاعلية تكتفي برصد الأخطاء، بل أصبح شريكاً استباقياً في إدارة المخاطر، وتبرز أهمية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في ظل البيئة الديناميكية للأعمال اليوم. فمع تزايد العولمة والتقدم التكنولوجي والتقلبات الاقتصادية، تواجه المؤسسات مجموعة متنوعة من المخاطر المالية، بما في ذلك تقلبات السوق، والتخلف عن السداد الائتماني، وأوجه القصور التشغيلية، ومتطلبات الامتثال التنظيمي.

كما يعد التدقيق الداخلي أداة حاسمة للحماية، حيث يلعب دوراً محورياً في تحديد المخاطر المالية وتقييمها والتخفيف من حدتها. كما يمثل خط الدفاع الأول، حيث يوفر تأكيداً مستقلاً ورؤى قيّمة للإدارة وأصحاب المصلحة حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، وتتمثل إحدى الوظائف الرئيسية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية في ضمان كفاية وفعالية الضوابط الداخلية المصممة للحد من المخاطر المالية. فمن خلال تقييم المخاطر، وفحص إجراءات الرقابة، واختبار الامتثال، يساعد التدقيق الداخلي في الكشف عن الثغرات وتنفيذ إجراءات تصحيحية لتحسين بيئات الرقابة، كما أن للتدقيق الداخلي تداعيات نظرية مهمة في مجال إدارة المخاطر المالية، حيث يساهم في تعزيز فهم آليات حوكمة المخاطر داخل المؤسسات. ومن خلال دراسة دور التدقيق الداخلي من خلال عدسات نظرية متعددة، مثل نظرية الوكالة، ونظرية الرعاية، ونظرية الاعتماد على الموارد، يمكن للباحثين توضيح الآليات الأساسية التي تجعل التدقيق الداخلي فعالاً في تحديد المخاطر المالية

وتقييمها والتخفيف من حدتها. (Shweta. Panigrahi, ٢٠٢٤)

ت- الهدف من التدقيق الداخلي: (Afzal, ٢٠٢٣)

الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي هو تقديم ضمان حول فعالية الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة داخل المنظمة حيث يتضمن ذلك تقييم تصميم وتشغيل الضوابط الداخلية، وتحديد المخاطر وتقييمها، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات. كما يهدف التدقيق الداخلي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تحديد مجالات التحسين، وتحسين استغلال الموارد، وتعزيز عمليات خدمة العملاء. أما الهدف الثانوي للتدقيق الداخلي فهو تقديم توصيات للتحسين ودعم عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. يشمل ذلك مراجعة البيانات المالية والتقارير، وتقييم أنظمة تكنولوجيا المعلومات وأمن البيانات، وفحص الامتثال للقوانين واللوائح. في النهاية، يوفر التدقيق الداخلي لأصحاب المصلحة الثقة في قدرة المنظمة على إدارة المخاطر، وتحقيق الأهداف، والحفاظ على نظام قوي للرقابة الداخلية. ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، يضيف التدقيق الداخلي قيمة إلى المنظمة ويدعم نجاحها العام.

يلعب التدقيق الداخلي دورًا أساسيًا في تحديد المخاطر والتخفيف منها وإدارتها، وهو ضروري لضمان النزاهة والكفاءة والفعالية في عمليات المنظمة. كما يعزز الشفافية والمساءلة، ويشجع على السلوك الأخلاقي، ويضمن حماية أصول المنظمة. تساعد عمليات التدقيق الداخلي المنظمة والمنظمات على البقاء في مقدمة المخاطر الناشئة، والحفاظ على ثقة أصحاب المصلحة، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. (Abraham, El Chaarani, & Tao, ٢٠٢٤)

يعتمد التطور الاقتصادي لأي دولة بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاع المصرفي، حيث تلعب البنوك دورًا أساسيًا في تراكم رأس المال من خلال تقديم القروض للمؤسسات والأفراد. كما تعمل البنوك على تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تحفز النمو الاقتصادي. ومن خلال توفير التسهيلات الائتمانية، تُمكن البنوك رواد الأعمال من بدء مشاريع جديدة أو توسيع أعمالهم، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وتعزيز النشاط الاقتصادي. تساهم الأنظمة المصرفية الفعالة في تعزيز الشمول المالي، والحد من الفقر، وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع. وبشكل عام، تعتبر البنوك عنصرًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية، حيث تلعب دور الوسيط المالي وإدارة المخاطر وتخصيص الموارد، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والاستقرار. ومن هنا تنبع أهمية التدقيق الداخلي بسبب الطبيعة المعقدة للعمليات المصرفية التي تزداد تعقيدًا يومًا بعد يوم. (Qadri, F. A. ٢٠٢٥)

يوفر التدقيق الداخلي تقييماً مستقلاً لممارسات الرقابة الداخلية والحوكمة في المنظمة، حيث يحدد المجالات التي تحتاج إلى تحسين لتعزيز الكفاءة التشغيلية. كما يعزز الشفافية والمساءلة، مما يساعد على بناء ثقة أصحاب المصلحة. ومن خلال إجراء عمليات تدقيق داخلية منتظمة، يمكن للشركات ضمان الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير الصناعية. بدون التدقيق الداخلي، لن يتم الكشف عن أوجه القصور التشغيلية ومخاطر الاحتيال، مما سيؤثر بلا شك على الأداء المالي للشركة. وقد يفقد المساهمون الثقة في قدرة المنظمة على إدارة المخاطر، مما قد يدفعهم إلى عدم شراء أسهم الشركة أو بيع أسهمهم الحالية. ومن بين العواقب المحتملة لغياب التدقيق الداخلي زيادة مخاطر الخسائر المالية، وعدم الامتثال التنظيمي، وتضرر السمعة.

(Jarrah, Al Jarrah, Al-Zaqeba, & Al-Jarrah, ٢٠٢٢)

تاسعا: الإطار المنهجي:

نوع الدراسة: وصفية، وتعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين دور التدقيق الداخلي والحد من المخاطر التشغيلية والمالية في الشركات متعددة الجنسيات العاملة في القطاع المصرفي والمالي. وتهدف إلى تحليل مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز الامتثال للمعايير المالية والمحاسبية، والكشف عن الممارسات غير السليمة، وتقليل احتمالية حدوث الأزمات المالية والتشغيلية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وتحسين كفاءة العمليات داخل هذه الشركات..

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج المسحي الميداني، حيث استقصاء العاملين في عينة من الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية والمالية بها. مع التركيز على مدى التزام هذه الشركات بالمعايير الرقابية وأفضل الممارسات في التدقيق الداخلي.

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي ونظرا لارتفاع عددها سيتم سحب عينة من هذه الشركات وإعداد دراسة ميدانية مع العاملين بها.

أداة الدراسة: تعتمد الدراسة بشكل أساسي على أداة الاستبيان لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بجمهور العاملين في الشركات المتعددة الجنسيات في القطاع المالي والمصرفي، وهو أسلوب لجمع البيانات الذي يستهدف

استثارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية مقننة لتقديم حقائق أو أفكار أو آراء معينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة البحثية وأهدافها دون تدخل من الباحث. (Patten. ٢٠١٧).

مقاييس الدراسة:

ستضمن الدراسة مجموعة من المقاييس التي تساهم في تقييم العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. وتشمل هذه المقاييس ما يلي:

أولاً: مقاييس التدقيق الداخلي: الذي سوف يتضمن قياس (استقلالية التدقيق الداخلي، مستوى استقلالية وحدات التدقيق الداخلي داخل الشركات، مدى عدم تأثر المدققين الداخليين بالإدارة العليا، الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي).

ثانياً: كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي: الذي سوف يتضمن قياس (مستوى التأهيل المهني والخبرات التي يتمتع بها المدققون الداخليون، استخدام تقنيات تحليل المخاطر في عمليات التدقيق الداخلي، دور التدقيق في تحسين نظم الرقابة الداخلية)

ثالثاً: نطاق التدقيق الداخلي ومجالاته: الذي سوف يتضمن قياس (شمولية عمليات التدقيق للمخاطر التشغيلية والمالية، دور التدقيق في تقييم الامتثال للمعايير الرقابية والقوانين المحلية والدولية، تقييم أداء التدقيق الداخلي في الكشف عن المشكلات المالية والمخاطر المحتملة)

رابعاً: مقاييس المخاطر التشغيلية: الذي سوف يتضمن قياس (نسبة الأخطاء التشغيلية المكتشفة من خلال التدقيق الداخلي، مدى تكرار الحوادث التشغيلية وتأثيرها على الأداء المالي، تقييم نظم الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية، مدى سرعة الاستجابة للإجراءات التصحيحية بعد تقارير التدقيق الداخلي، تأثير التدقيق الداخلي على تحسين كفاءة العمليات التشغيلية).

خامساً: مقاييس المخاطر المالية: الذي سوف يتضمن قياس (معدل تعرض الشركة للمخاطر المالية قبل وبعد تطبيق توصيات التدقيق الداخلي، كفاءة التدقيق الداخلي في الكشف عن التلاعب المالي والاحتيال، مدى تقليل التدقيق الداخلي لمعدلات خسائر الشركات بسبب سوء الإدارة المالية، تحليل مدى تأثير التدقيق الداخلي على القرارات المالية والاستثمارية، مدى التزام الشركات بالإفصاح المالي والشفافية نتيجة لتقارير التدقيق الداخلي).

سادساً: مقاييس تأثير التدقيق الداخلي على الحد من المخاطر: الذي سوف يتضمن قياس (مستوى تنفيذ التوصيات المقدمة من إدارة التدقيق الداخلي، مدى تأثير التدقيق الداخلي على تحسين الأداء المالي العام للشركة،

فاعلية التدقيق الداخلي في تعزيز ثقافة الامتثال والشفافية، مدى توافق استراتيجيات التدقيق الداخلي مع استراتيجيات إدارة المخاطر في الشركات)

تساعد هذه المقاييس في قياس العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر التشغيلية والمالية، وتقييم مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي في الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي.

اختبارات الصدق والثبات

سيتم التحقق من صدق الاستبيان لضمان دقته في قياس المفاهيم المستهدفة بالدراسة، حيث سيتم اعتماد الصدق الظاهري عبر عرض أداة جمع البيانات (صحيفة الاستقصاء) على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مناهج البحث والإدارة والاجتماع والتكنولوجيا بهدف التأكد من مدى وضوح الأسئلة ومدى ملائمتها لقياس المتغيرات البحثية قيد الدراسة، مما يعزز من موثوقية الأداة في تحقيق أهداف البحث، أما فيما يتعلق بثبات الاستبيان، سيتم تطبيق اختبار الثبات لضمان اتساق النتائج في حال تكرار استخدام الأداة على نفس العينة. لتحقيق ذلك، سيتم إجراء الاختبار على عينة تمثل ١٠٪ من العينة الأصلية بعد تحكيم أداة البحث، ثم إعادة تطبيقه على ٥٪ من المبحوثين بعد أسبوعين من التطبيق الأول. إلى جانب استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات الأداة (Schoonenboom. ٢٠٢٣. ص ١٨-٢٠).

عاشرا: مجالات الدراسة:

الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على فئة المختصين في التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، إضافة إلى المديرين التنفيذيين والموظفين العاملين في أقسام التدقيق والمحاسبة في الشركات متعددة الجنسيات ضمن القطاع المصرفي والمالي.

الحدود المكانية: تركز الدراسة على الشركات متعددة الجنسيات العاملة في القطاع المصرفي والمالي بالمملكة العربية السعودية، مع التركيز على المؤسسات المالية ذات الفروع المنتشرة في عدة دول، مما يسمح بتحليل استراتيجيات التدقيق الداخلي في بيئات تنظيمية مختلفة

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية ٢٠٢٥ بهدف تحليل مدى تطور دور التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر التشغيلية والمالية خلال هذه الفترة، مع التركيز على المستجدات والمعايير الحديثة المعتمدة في هذا المجال.

الحادي عشر: الاختبارات الإحصائية المقترحة استخدامها

تم الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة الميدانية، ويتمثل مستوى الدلالة المعتمدة في كافة اختبارات الفروض والعلاقات الارتباطية في قبول نتائج الاختبارات الإحصائية عند درجة ثقة ٩٥٪ فأكثر، أي عند مستوى معنوية ٠,٠٥ فأقل، وتمثلت الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

أولاً: المقاييس الوصفية: التي تمثلت في التكرارات البسيطة والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري وهو الذي يحدد مدى تباعد أو تقارب القراءات عن وسطها الحسابي، وكذلك الوزن النسبي الذي يحسب من المعادلة: (المتوسط الحسابي $\times 100$) ÷ الدرجة العظمى للعبارة.

ثانياً: الاختبارات الإحصائية: والتي تمثلت في اختبار (ت) للمجموعات المستقلة (Independent-Samples T-Test)، وكذلك تحليل التباين ذو البعد الواحد (Oneway Analysis of Variance) المعروف اختصاراً باسم ANOVA.

ثالثاً: معاملات الارتباط Correlation والتي تمثلت في معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient).

الثاني عشر: التبويب المقترح وفق الخطة الزمنية المقترحة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة (شهرين)

مقدمة الدراسة وأهميتها.

مشكلة الدراسة وأهدافها.

تساؤلات الدراسة وفروضها.

حدود الدراسة (البشرية، المكانية، الزمنية).

منهجية الدراسة وأدوات جمع البيانات.

الدراسات السابقة وموقع الدراسة منها.

الفصل الثاني: واقع التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر (ثلاثة أشهر)

مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه.

معايير التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية.

المخاطر التشغيلية والمالية في الشركات متعددة الجنسيات.

العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر التشغيلية والمالية.

دور التدقيق الداخلي في تعزيز الحوكمة والشفافية.

الفصل الثالث: واقع التدقيق الداخلي في الشركات متعددة الجنسيات في القطاع المصرفي والمالي (شهرين)

تحليل أنظمة التدقيق الداخلي في الشركات متعددة الجنسيات.

التحديات التي تواجه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية والمالية.

مقارنة بين أساليب التدقيق الداخلي في الأسواق المالية المختلفة.

تأثير التدقيق الداخلي على استقرار الشركات متعددة الجنسيات.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية (ثلاثة أشهر)

منهجية الدراسة الميدانية وأدوات جمع البيانات.

نتائج الدراسة الميدانية.

فروض الدراسة.

مناقشة النتائج وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل الخامس: الخاتمة والتوصيات (شهر)

ملخص النتائج الرئيسة للدراسة.

التوصيات لتحسين دور التدقيق الداخلي في الشركات متعددة الجنسيات.

مقترحات لدراسات مستقبلية في ذات المجال.

قائمة المراجع والملاحق.

قائمة المصادر والمراجع المبدئية

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، أسو كوردو، محمود، سراف جمال يوسف، خوشناو، يوسف إبراهيم نجم الدين، يابه، تابان كاني. (٢٠٢٣). دور نظام التدقيق الداخلي والرقابة في تقليل المخاطر التشغيلية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في محافظة دهوك. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، ١٣(٢)، ٢٨٠-٢٩٤.
- أعمر، عبد الحميد. ٢٠٢٣. "دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات". مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. جامعة زيان عاشور بالجلفة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية. ١٨٨-٢٠: (١) ٧
- جودة، عبدالرحيم نصر أحمد (٢٠٢٢). "المسؤولية الدولية للشركات متعددة الجنسيات عن التدخل في الشأن الداخلي للدول المضيفة: دراسة تحليلية". مجلة الدراسات القانونية، العدد الحادي والعشرون، الجزء الأول ٤٦..
- حاج علي، عدنان، وبن الشيخ الحسين، أحمد. (٢٠٢٤). دور التدقيق الداخلي البنكي في التحكم في المخاطر التشغيلية - دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، ولاية عنابة. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد ٩، العدد ٢، الصفحات ٤٠٠-٤١٦.
- حجاج، المهدي، زعباط، لطفي، وسعداوي، نعيمة. ٢٠١٩. "دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك". المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد ٣: ١٢٩-١٤٠.
- حمدون، حارث راشد، وسندة والي (٢٠٢٤). "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة مخاطر الشركات". مجلة دراسات إقليمية. جامعة الموصل - مركز الدراسات الإقليمية ١٨، ع. ٦٠ (نيسان ٢٠٢٤): ٣٣٥-٣٧٠.
- خليل، محمد أحمد؛ عبدالعال، صبرة أحمد؛ المقاطع، عبد الله يوسف عبد الله (٢٠٢٤)، "دور المراجع الداخلي في تحقيق التنمية المستدامة في الشركات الكويتية -دراسة ميدانية"، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ١٦ (خاص)، ٩٥٤ - ٩٨٠.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Abraham, R., El Chaarani, H., & Tao, Z. (٢٠٢٤). The impact of audit oversight quality on the financial performance of U.S. Firms: A Subjective Assessment. *Journal of Risk and Financial Management*, ١٧(٢): ١٥١.

Afzal, M. (٢٠٢٣). Evaluation of factors contributing to the effectiveness of internal audit quality in Pakistani commercial banks. *International Journal of Financial Studies*, ١١(٤): ١٢٩

Ahmeti, A., Ahmeti, S., & Aliu, M. (٢٠٢٢). Effect of internal audit quality on the financial performance of insurance companies: Evidence from Kosovo. *International Journal of Applied Economics, Finance and Accounting*, ١٢(٢): ٦٣–٦٨

Al Rahahleh, N., & Alwardat, Y. (٢٠٢٤). Unveiling the financial performance impact: Internal auditing's role in Saudi firms. *Eurasian Journal of Economic and Business Studies*, ٦٨(٢): ١٣٥–١٥٢

Anette, M. (٢٠٠٩). "Risk management and calculative cultures". *Management Accounting Research*. ٢٠(١), ١٨-٤٠. Available at:

<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S104450580000450>.

Appah, E., Boro, I. J., & Tekerebo, I. J. (٢٠٢٤). Internal Audit Practices and Financial Reporting Quality of Listed Manufacturing Firms in Nigeria: The Role of Audit Committee. *African Journal of Accounting and Financial Research*, ٧(٢), ٢٧٦-٣٠٥.

https://www.researchgate.net/publication/381929456_Internal_Audit_Practices_and_Financial_Reporting_Quality_of_Listed_Manufacturing_Firms_in_Nigeria_The_Role_of_Audit_Committee

Arena, M., Arnaboldi, M., & Azzone, G. (٢٠١١). "Is enterprise risk management real?". *Journal of Risk Research*, ١٤(٧), ٧٧٩-٧٩٧. Available at:

https://www.researchgate.net/publication/٢٣٣٤٥٨٧٩٥_Is_enterprise_risk_management_real

Babiker, I. A. K. (٢٠٢٥). The Role of Internal Audit in Enhancing Cyber Security from the Auditors' Point of View. *Journal of Commercial and Environmental Sciences*, The Scientific Association for Applied Studies and Research, Egypt. ٤(١), ١٢٧-١٤٦.

Choi, Tsan-Ming. ٢٠٢٠. Supply Chain Financing Using Blockchain: Impacts on Supply Chains Selling Fashionable Products. *Annals of Operations Research* ٣٣١: ٣٩٣-٤١٥

Danisman, G.O. and Demirel, P. (٢٠١٩) 'Bank risk-taking in developed countries: The influence of market power and bank regulations', *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, ٥٩, pp. ٢٠٢-٢١٧. Available at:

<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S١٠٤٢٤٤٣١١٨٣.٣١٤٧>

Jadwani, Barkha, Shilpa Parkhi, and Pradip Kumar Mitra. ٢٠٢٤. "Operational Risk Management in Banks: A Bibliometric Analysis and Opportunities for Future Research." *Journal of Risk and Financial Management* ١٧ (٣): ٩٥. <https://doi.org/١٠.٣٣٩٠/jrfm١٧.٣.٠٩٥>.

Jarah, B.A.F., Al Jarrah, M.A., Al-Zaqeba, M.A.A., & Al-Jarrah, M.F.M. (٢٠٢٢). The role of internal audit to reduce the effects of creative accounting on the reliability of financial statements in the Jordanian Islamic banks. *International Journal of Financial Studies*, ١٠ (٣): ٦٠.

Judith Schoonenboom .The Fundamental Difference Between Qualitative and Quantitative Data in Mixed Methods Research. *Qualitative social research*. Vol ٢٤. No ١. Jan ٢٠٢٣. P ١٨-٢٠.

Leo, Martin, Suneel Sharma, and Koilakuntla Maddulety. ٢٠١٩. Machine Learning in Banking Risk Management: A Literature Review. *Risks* ٧: ٢٩

Messaoud, Fella Mohammed, and Nadia Abderrahim. ٢٠٢٤. "The Role of Internal Auditing According to the Risk Management Approach in Embodying Corporate Governance: A Case Study of

a Sample of Banks in the States of Bechar, Ain Temouchent, and Algiers." *Majaame' Al-Ma'rifa Journal* ١٠ (٢): ٣٣-٤٩.

Miller, K., Kurunmäki, L., & O'Leary, T. (٢٠٠٦). Accounting, Hybrids and the Management of Risk. *Accounting Organizations and Society*, ٤٥(٩), ٩٤٠-٩٤٥, available at <https://www.lse.ac.uk/accounting/Assets/CARR/documents/D-P/Disspaper٤٠.pdf>

Oladejo, M., Yinus, S., & Rutaro, A. (٢٠٢١). Internal audit practice and financial reporting quality: Perspective from Nigerian quoted foods and beverages firms. *Kampala International Journal of Humanities and Social Sciences*, ٢(١), ٢٤. Available at: <https://www.semanticscholar.org/paper/INTERNAL-AUDIT-PRACTICE-AND-FINANCIAL-REPORTING-AND-Oladejo-Yinus/adc٣١٦c٢٨ebf٧٦٩d١٥bcd٤٤٨٤٤f٢١٩٤cd٢٢e٣٦١٩>

Oladejo, M., Yinus, S.O., Shittu, S., & Rutaro, A. (٢٠٢١). Internal audit practice and financial reporting quality: Perspective from Nigerian quoted foods and beverages firms. *KIU Interdisciplinary Journal of Humanities and Social Sciences*, ٢(١): ٤١٠-٤٢٨. https://www.researchgate.net/publication/٣٧١٤٢٣٥١٠_INTERNAL_AUDIT_PRACTICE_AND_FINANCIAL_REPORTING_QUALITY_PERSPECTIVE_FROM_NIGERIAN_QUOTED_FOODS_AND_BEVERAGES_FIRMS

Onay, Ahmet. ٢٠٢١. "Factors Affecting the Internal Audit Effectiveness: A Research of the Turkish Private Sector Organizations." *Ege Akademik Bakis (Ege Academic Review)* ٢١ (١). https://www.researchgate.net/publication/٣٤٩٠٢٥٢٢٥_Factors_Affecting_the_Internal_Audit_Effectiveness_A_Research_of_the_Turkish_Private_Sector_Organizations_Author_profile

Patten, M.L. (٢٠١٧). Understanding Research Methods: Knowledge and Research Methods, *Quantitative and Qualitative Research Decisions*, (٢-٤). New York.

Qadri, F. A. (٢٠٢٥) 'Impact of internal audit on the financial performance: A study of banking sector in Saudi Arabia', *Asian Journal of Applied Science and Technology (AJAST)*, ٩(١), pp. ٢٩-٣٩.

Risk. Accounting Organizations and Society, ٤٥(٩), ٩٤٠-٩٤٥: at :

<https://www.lse.ac.uk/accounting/Assets/CARR/documents/D-P/Disspaper٤٠.pdf>

Shweta, M.V.S. and Panigrahi, G., ٢٠٢٤. *The role of internal audit in financial risk management.*

International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR), ٦(٣), pp.١-٢. Available at:

<https://www.ijfmr.com>

Tamimi, O. Y. (٢٠٢١). The Role of Internal Audit in Risk Management from the Perspective of Risk Managers in the Banking Sector. *AABF*, ١٥(٢).

Uddin, Godwin E., Bode Ashogbon, Bolaji Martins, and Omowumi Ayoni Momoh. ٢٠٢١. "The Banking Sector and National Economy." *SSRN Electronic Journal*..

<https://doi.org/١٠.٢١٣٩/ssrn.٣٧٧٣٩١٢>